**II–وثائق الأرشيف**: خلال المؤتمر الدولي حول الأرشيف المتعلق بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج، المنعقد في فيفري 1998، تبين غنى وتنوع هذا الأرشيف وتوزيعه عبر العالم. فهو موجود بفرنسا خاصة بالنسبة لفترة الاستعمارية (1830-1962)، وبتركيا في ما يتعلق بالفترة العثمانية (1520-1830)، كما أنه موجود بحوالي 30 دولة أخرى.

ولا أحد ينكر اليوم أهمية الأرشيف بالنسبة للدراسات التاريخية، وحتى بالنسبة لدراسات الأخرى. وإذا كانت مصادر تاريخنا القديم هي البقايا الأثرية، وتاريخنا الوسيط مادته الأساسية المخطوطات، فان الباحث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر لا يمكنه الاستغناء عن دور الأرشيف لما لها من أهمية قصوى. ونظرا لهذه الأهمية فكثيرا ما تنازعت الدول فيما بينها بدعوى أحقية كل دولة بهذا الأرشيف وأنها هي صاحبة الحق الشرعي في اكتسابه. كما هربت أو أتلفت ملفات عديدة أيضا من الأرشيف حتى تغطي بعض القضايا ولا يفضح أمر أصحابها.

والجزائر من بين الدول التي ما زالت تسعى لاسترجاع أرشيفها المحفوظ في فرنسا، معتمدة في ذلك على القانون الدولي الذي ينص على بقاء الأرشيف في المكان الذي أنجز به. وبالرغم من هذا فإن السلطات الاستعمارية عملت عشية استقلال الجزائر على نقل مئات الأطنان من الوثائق من مركزها بالجزائر نحو فرنسا. وقد جمعت هذه الوثائق بأرشيف ما وراء البحار بآكس أوبروفانس. ويضم هذا

الأرشيف الوثائق الصادرة من الحكومة العامة السابقة بالجزائر وأرشيف الأقاليم الثلاثة: الجزائر –وهران –قسنطينة. ودون شك أن أرشيف الحكومة العامة يضم أكبر قسم من الأرشيف المتعلق بتاريخ الجزائر المعاصر.

و الأرشيف هو الذاكرة الحية التي تتعاقبها الأزمنة وتربط ماضي الأمم والشعوب بمستقبلها. ويشكل الأرشيف لكل أمة ذاكرتها الرسمية وتراثها التاريخي، وكثير من هذا الأرشيف الجزائري لم ينظم بعد ولم يفهرس، كما تختلف لغات هذا الأرشيف من بلد إلى آخر. وإن كانت أغلبيته باللغة العثمانية بالنسبة للفترة العثماني، وبالفرنسية بالنسبة للفترة الاستعمارية.

وقد حول الأرشيف الجزائري في أغلبه إلى فرنسا ما بين 1960 و 1962، وهو ما خلق "نزاع" حول الأرشيف ما بين الجزائر وفرنسا. وما بقي من وثائق الأرشيف بالجزائر فهو مشتت ما بين الأرشيف الوطني وأرشيف العمالات السابقة قسنطينة، الجزائر وهران، وبين مختلف المؤسسات، كما ضاع منه الكثير بسبب الظروف السياسية والأمنية التي أعقبت الاستقلال، أو بسبب عدم معرفة قيمته التاريخية ولا دوره في الحفاظ على الهوية الوطنية.

كما أن المكتبة الوطنية الجزائرية تزخر بمصادر تاريخية هامة للاهتمام الذين أولاه الفرنسيين لجمع المخطوطات ومختلف أنواع الكتب والوثائق بطرق مختلفة وذلك منذ أن وطأت أقدامهم الجزائر، وحرصهم على تشكيل النواة الأولى لمكتبة الجزائر منذ 1835.

ولم يبدأ الاهتمام بالأرشيف إلا في بداية السبعينات، ذلك أن جزائر ما بعد الاستقلال كانت لها انشغالات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة، ولذلك على الرغم من أهمية المحافظة وتنظيم ما بقي لديها من أرشيف لم تول الأهمية المطلوبة لذلك. كما أن عدم وجود أرشيفيين مختصين، ذلك أنه لم يتم تكوين أي جزائري في هذا الميدان أو السماح للجزائريين بالولوج لهذا المجال الاستراتيجي. كما أن الأرشيف يحتاج إلى منشآت ملائمة من أجل الحفظ الجيد لهذا الأرشيف، وهو ما لم يتوفر آنذاك.

وحتى وإن كانت مؤسسة الأرشيف قد تعززت سنة 1977 بمرسوم جديد يحدد مهامها، تنظيمها وصلاحياتها على المستوى الوطني، الجهوي والمحلي، إلا إن الأرشيف الوطني كان يعرف فترة عدم استقرار وتأرجح ما بين ربطه بالمركز الوطني للدراسات التاريخية وبالتالي تبعيته لوزارة الثقافة أحيانا ولرئاسة الجمهورية أحيان أخرى.

ومع نهاية الثمانينات (1988) تم تأسيس مبنى للأرشيف الوطني وإصدار قانون جديد حول الأرشيف. وفعلا تم تشييد بناية جديدة ببئر الخادم والذي خطط له أحد المناضلين الوطنيين القدماء ومن المهندسين الجزائريين الأوائل وهو عبد الرحمن بوشامة. وبإمكان مقر هذا الأرشيف أن يحتوي على مليون علبة أرشيف – 100 كلم أرشيف. وهو يتوفر أيضا على كل شروط البحث والحفظ؛ مخبر للميكروفيلم والصور، غرفة للتطهير ورشة لتجليد وترميم المخطوطات والوثائق والكتب، مطبعة، مكتبة، فضاء للعرض، قاعة محاضرات... ويبقي أن المشكل

الحقيقي هو كيفية التعامل مع هذا الأرشيف ووضعه في خدمة الباحثين، وهو العائق الكبير الذي يعترض أي باحث يحاول الاستفادة منه. فلا يكفي توفير المنشآت والتجهيزات ما لم ترفع القيود البيروقراطية المسلطة على هذا الأرشيف.